

مؤتمر نزع السلاح

CD/1516

28 May 1998

ARABIC

Original: ENGLISH

اليابان

مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن المسائل التقنية المتعلقة
بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية،
١١ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، جنيف

ملخص الرئيس

١- مقدمة

عُقد "مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية" في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١١ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ برعاية وزارة الشؤون الخارجية لليابان. واشترك في الحلقة الدراسية، بصفتهم الشخصية، خبراء حكوميون في الشؤون النووية من أستراليا واسرائيل وألمانيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وسويسرا وشيلي وفرنسا وكندا ومصر والمكسيك والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وحضر الحلقة الدراسية أيضا خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كما حضرها عدد من الخبراء غير الحكوميين البارزين. واشترك في المناقشات أيضا كثير من المندوبين إلى مؤتمر نزع السلاح. وقدمت أمانة مؤتمر نزع السلاح مساعدة لوجيستية سخية للحلقة الدراسية. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع هؤلاء الأفراد والمنظمات.

ومن المتعذر تلخيص مضمون جميع المناقشات التي جرت على مدى فترة اليوم ونصف اليوم الماضية وتوخي الإنصاف، في الوقت ذاته، في عرض جميع النقاط التي أثارها المشاركون. ولذلك، ليس ما يلي سوى عرض، حسب رؤيتي بوصفي رئيس الحلقة الدراسية، للنقاط البارزة والاتجاهات الرئيسية للمناقشات التي جرت. وعلى الرغم من أنني سأبذل أقصى جهودي لأكون موضوعيا ومنصفاً قدر الإمكان، فإنني أعرض الملخص التالي لما دار في المؤتمر مع إدراكي بأنه قد لا يحظى برضا المشاركين التام، وألتمس منهم وافر التسامح.

لقد أتاحت فترة اليوم ونصف اليوم من الاجتماعات غير الرسمية، والمكثفة مع ذلك، فرصة قيّمة لجميع المشاركين لتبادل الآراء بصراحة وتعمّق حول موضوع مهم هو كيفية تناول شتى المسائل التقنية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبطبيعة الحال، كان الغرض الأساسي من الحلقة الدراسية هو تعميق التفاهم بين ذوي الآراء المتباينة، وليس إقرار أية وثائق أو بيانات متفق عليها. ويسرُّني أن أذكر أن جميع المشتركين رأوا أن المناقشات التي جرت على مدى اليوم ونصف اليوم الماضيين مفيدة ومثمرة من حيث تعميق فهمهم للمسائل التقنية الهامة وتقدير مدى إمكانية التطبيق العملي لشتى الأفكار المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويؤمل أن تفضي مناقشات الحلقة الدراسية إلى زيادة تعزيز أعمالنا الأساسية الرامية إلى البدء في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢- مسائل تقنية تتعلق بنطاق التغطية المتوخى من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

افتتحت الحلقة الدراسية بعرض ممتاز لما تمثله معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أهمية بالنسبة للحد من التسليح ونزع السلاح.

ونوقشت في الجلسة الأولى مسألة التغطية الممكنة بالمعاهدة وأولي اهتمام خاص إلى النقاط الواردة في تقرير شانون.

ورأى المشاركون أنه ينبغي لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو وسائل التفجيرات النووية الأخرى، وأنه يجب أن تخضع جميع مواد البلوتونيوم واليورانيوم المخصب بنسبة عالية لآلية التحقق الصارم التابعة لهذه المعاهدة. وأشار أيضا إلى أنه ينبغي أن يعامل اليورانيوم - ٢٣٣ بنفس المعاملة.

وناقش المشاركون أيضا كيفية تناول مسألة اليورانيوم المخصب بنسبة عالية المستخدم لأغراض الدفع الملاحى في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأكد البعض على وجوب أن يخضع هذا اليورانيوم للمراقبة المادية والمساءلة الملائمتين. وجرى التسليم بأن الجوانب التقنية لهذه المسألة تستحق البحث بمزيد من التعمق.

ونوقشت أيضا مسألة المواد الانشطارية التي لا تُستخدم مباشرة في إنتاج الأسلحة النووية، مثل اليورانيوم المخصب بنسبة منخفضة وأنواع الوقود المستهلك. وفي حين أكد الكثيرون على ضرورة مراقبة هذه المواد لضمان عدم تحويلها، تم التحذير بأن من الضروري النظر في الموضوع نظرة متأنية من حيث الآثار المالية.

ورأى العديد من المشتركين أن التريتيوم ينبغي أن يخرج من نطاق تغطية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأثار بعض المشتركين مسألة المخزونات الموجودة. وبهذا الصدد، قُدِّمت تصورات متنوعة لنطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ورأى آخرون أن نطاق المعاهدة ينبغي أن يقتصر على الانتاج المقبل. وجرى أيضا النظر في نهج يطبَّق على مراحل لتحقيق المزيد من الشفافية وعدم الرجوع.

٣- آلية للتحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

بُحثت مسألة التحقق في جزء من الجلسة الأولى وعلى مدى الجلسة الثانية بأكملها.

وذكر مشترك من دولة حائزة للأسلحة النووية أنه يجري النظر في المسائل ذات الصلة مع مراعاة كل من الجوانب التقنية وفائدة التدابير المحددة. واقترح مشترك آخر أن تتقاسم الدول الحائزة للأسلحة النووية مع الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة معلومات عن التجارب ذات الصلة وعن المشاكل التقنية التي تواجهها.

ومن حيث المبدأ، اتفق المشاركون على الرأي القائل بأن الغرض من نظام التحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يكون الكشف في آن واحد عن تحويل المواد الانشطارية وعن أي عملية غير معلنة لتخصيب المواد أو إعادة تجهيزها. وأثيرت أيضاً مسألة استيراد المواد ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالبنية الممكنة لآلية التحقق في إطار المعاهدة، رأى مشاركون عديدون أنها يمكن أن تشمل عمليات تفتيش من النوع الروتيني تماثل تقريباً التدابير الوقائية الشاملة السارية حالياً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وساد أيضاً الرأي القائل بأن مسألة إجراء عمليات للتفتيش بالتحدي جديرة بالبحث. وجرى التسليم في المناقشات بأنه إذا كان مستوى الضمان الذي تحققه عمليات التفتيش الروتيني محدوداً، فإن التفتيش بالتحدي يضطلع بدور مهم. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه ينبغي بحث وضع عدد من التدابير التكميلية بما يتمشى مع البروتوكول الإضافي.

ونوقشت أيضاً مسألة ما إذا كان ينبغي للصك القانوني الخاص بآلية التحقق أن يتخذ شكل اتفاقات/ترتيبات التحقق، مثلما هي الحال بالنسبة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وناقش المشاركون عدة بدائل خاصة بالتحقق يمكن اعتمادها في إطار المعاهدة. وعُرضت مجموعة المنشآت المشمولة بالتغطية وتدابير التحقق المناظرة، وكذلك التوازن الذي يحققه كل بديل بين مستوى الضمانات المتوقع وبين التكاليف اللازمة.

وأجمع المشاركون على رأي يقول بأنه ينبغي أن تُبحث بعناية امكانية تطبيق آلية الضمانات السارية حالياً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد يظهر فرق بين هذين النظامين بسبب الاختلاف النوعي بين أغراض والتزامات معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبين أغراض والتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك بسبب التطور التقني في مجال تدابير التحقق. ولذلك، وفي إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، قد تكون البارامترات التقنية الهامة مثل "الكميات المعنوية" و "تحقيق الهدف في حينه" مختلفة عن البارامترات السارية بموجب نظام الضمانات الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد العديد من المشاركين على ضرورة إنشاء نظم وطنية، مثل نظام حكومي للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها و/أو نظام للحماية المادية في الدول الحائزة للأسلحة النووية وفي الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أيضاً النظر في مسألة المعلومات الكافية التي يجب على الدول الإعلان عنها.

وأشار المشتركون إلى ضرورة بحث المشاكل الناجمة عن وجود منشآت في دول حائزة للأسلحة النووية ليست مصممة بحيث تخضع لنظام الضمانات. وتنشأ المشاكل أيضا عن الدول التي لا تكون فيها دورة الوقود العسكري ودورة الوقود المدني منفصلتين تماما. وستطرح هذه المشاكل تحدّيات تقنية؛ وبهذا الصدد، اقترح أن تُعتبر مسألة منع تسرب معلومات تتعلق بمخاطر الانتشار مسألة مهمة جدية بالبحث.

وتحتاج مسألة الانتهاء من التحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى المزيد من المعالجة إذا كانت التغطية بآلية التحقق في إطار المعاهدة ماثلة لنظام الضمانات الشاملة.

واعتبر العديد من المشتركين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أنسب هيئة للاضطلاع بمهام التحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبهذا الصدد، أُشير إلى أنه ينبغي التنبيه إلى أن من الضروري، بالنظر إلى ما سيجري على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من توسع كبير في الأنشطة المرتبطة بالتحقق، إيلاء الاهتمام الواجب فيما يتعلق باحتياز هياكل أساسية إضافية تشمل الموارد البشرية المختصة من أجل التفتيش. وذكر بوضوح أن الوكالة ستظل مستعدة للمساعدة في المناقشات والمفاوضات بأية وسيلة تراها الدول مناسبة وذات صلة.

واتفق جميع المشتركين على الرأي القائل بأن كل مسألة من مسائل التحقق هذه تستحق المزيد من المناقشة المتعمقة.

٤- ضمان الشفافية وعدم الرجوع

في الجلسة الثالثة والأخيرة، نوقشت مسألة ضمان الشفافية وعدم الرجوع. ولئن كانت هناك مسائل تخرج عن نطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن ضمان الشفافية وعدم الرجوع قد اعتبرهما العديد من المشتركين عنصرا في غاية الأهمية ينبغي النظر فيه.

وأشار مشترك إلى أن الشفافية هي أحد العناصر الأساسية في عدم الرجوع وأن من المستصوب، لضمان عدم الرجوع، اتخاذ عدة خطوات.

وأشير أيضا إلى أن المخزونات قد تحتوي على معلومات حساسة تتعلق بعدم الانتشار النووي. واقتُرح استخلاص خبرة مفيدة في هذا المجال من الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (يوراتوم) ومن جنوب أفريقيا. وذكر أيضا أنه ينبغي، كخطوة أولى، الإعلان عن المواد المستخدمة استخداما عسكريا مباشرا التي تُسحب من الأسلحة المفككة والمواد التي تعتبر فائضة وتخصص للتحويل إلى الاستخدام المدني، كما ينبغي إدارة هذه المواد على النحو الملائم وبالتوازي مع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أنه تم التنبيه إلى أن هذه الجهود ستحقق نجاحا أكبر لو بُذلت في إطار مستقل عن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بدلا من أن تعالجها المعاهدة ذاتها. وأكد أحد المشتركين على أن التحوّل من السرية إلى الشفافية هو قرار سياسي.

وأعرب العديد من المشتركين عن اهتمامهم باقتراح أسترالي يتعلق بتطبيق نهج مرحلي تشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية محوره الأساسي وأول خطوة فيه.

**مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن المسائل التقنية المتعلقة
بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية**

١- الموعد

الاثنين، ١١ أيار/مايو والثلاثاء، ١٢ أيار/مايو

٢- المكان

القاعة H3، قصر الأمم، جنيف، سويسرا

٣- الغرض

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يوفر، من خلال مداوولات تتم بأسلوب الحلقات الدراسية وتركز على الجوانب التقنية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أساساً للمفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة. وبغية التركيز على الجوانب التقنية للمعاهدة، لا يناقش هذا المؤتمر المسائل السياسية المتعلقة ببدء المعاهدة.

٤- الرئيس

السيد هيرويوشي كوريهارا

المدير التنفيذي الأعلى، مركز مراقبة المواد النووية،

طوكيو، اليابان

٥- المشتركون

(١) خبراء حكوميون من البلدان المعنية، وخبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدة خبراء غير حكوميين

(٢) أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

الجدول الزمني للجلسات

١١ أيار/مايو (الاثنين)

١٠/٠٠ الافتتاح

• ملاحظات استهلالية مقدمة من السفير أكيرا هاياشي

• ملاحظات أساسية مقدمة من البروفيسور جورج بن

١٠/٣٠ استراحة

١٠/٥٠ - ١٣/٠٠ الجلسة الأولى: المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها

من وسائل التفجيرات النووية

- ماذا تعني "ولاية شانون" من الناحية التقنية؟
(ما الذي ينبغي حظره وما الذي ينبغي إخضاعه للضمانات؟)

- البلوتونيوم

- اليورانيوم المخصَّب بنسبة عالية

- اليورانيوم المخصَّب بنسبة منخفضة

- أنواع الوقود المستهلك

- أنواع الوقود البحري

- مسائل أخرى

• عروض مقدمة من

-- السيد وارين ستيرن، خبير تقني أعلى، شعبة الضمانات والتكنولوجيا
النووية، وكالة الحد من التسلُّح ونزع السلاح، الولايات المتحدة الأمريكية

-- الدكتورة آنيث شيبير، باحثة منتسبة، معهد بحوث السلام، فرانكفورت

• مناقشة عامة بين الخبراء

• أسئلة وأجوبة، مع أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

١٤/٣٠ الجلسة الثانية: التحقق

- الغرض

- البنية الأساسية

- المنشآت المطلوب تغطيتها

- المنشآت غير المصمّمة بحيث تخضع للضمانات منذ البداية

- منع تسرّب المعلومات المتعلقة بمخاطر الانتشار

- مسائل أخرى محددة

• عروض مقدمة من:

-- السيد ديمتريوس بريكوس، مدير شعبة العمليات (ألف)، دائرة الضمانات،
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

-- السيد كينجي كوياما، زميل مركز التعزيز وعدم الانتشار، اليابان

• مناقشة عامة بين الخبراء

• أسئلة وأجوبة، مع أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

١٦/١٥ استراحة

١٨/٠٠-١٦/٣٠ الجلسة الثانية (تابع)

١٢ أيار/مايو (الثلاثاء)١٠/٣٠ الجلسة الثالثة: ضمان الشفافية وعدم الرجوع

- تدابير تحسين الشفافية
- تدابير ضمان عدم الرجوع
- نهج لإحراز التقدم
- عرض مقدم من:
- السيدة ربيكا جونسون، معهد المختصرات
- مناقشة عامة بين الخبراء
- أسئلة وأجوبة، مع أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

١٢/٠٠ استراحة

١٢/٣٠ ملخص مقدم من الرئيس

اختتام الحلقة الدراسية

قائمة المشتركين

- ١- الرئيس
السيد هيرويوشي كوريهارا، المدير التنفيذي الأعلى، مركز مراقبة المواد النووية، اليابان
- ٢- المتحدثون الرئيسيون ومقدمو العروض
البروفيسور جورج بن، أستاذ بمركز الأمن الدولي والحد من التسليح، جامعة ستانفورد
السيدة ربيكا جوهونسون، معهد المختصرات
السيد كينجي كوياما، زميل مركز تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، اليابان
السيد ديمتريوس بريكوس، مدير شعبة العمليات (ألف)، دائرة الضمانات، الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الدكتورة آنيت شيبير، باحثة منتسبة، معهد بحوث السلام، فرانكفورت، ألمانيا
السيد وارين ستيرن، مستشار تقني أعلى، شعبة الضمانات والتكنولوجيا النووية، وكالة الحد من التسليح ونزع السلاح، الولايات المتحدة الأمريكية
- ٣- مشتركون آخرون (خبراء حكوميون وممثلون لمنظمات غير حكومية)
السيد جايم آكونا، مستشار الوزير، البعثة الدائمة لشيلى لدى مؤتمر نزع السلاح
السيد غراهام آندرو، وزارة التجارة والصناعة، المملكة المتحدة
الدكتور ك. بالو، رئيس فريق إدارة النفايات النووية، إدارة الطاقة الذرية، الهند
السيد جون كارلسون، مدير مكتب الضمانات، أستراليا
السيد إيمانويل كوشير، شعبة نزع السلاح، وزارة الشؤون الخارجية، فرنسا
السيد أمنون ايرفات، مستشار الوزير، البعثة الدائمة لإسرائيل لدى مؤتمر نزع السلاح
السيد ابراهيم على صالح الشهاوي، رئيس إدارة الوقود النووي، هيئة المنشآت النووية، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر

السيد أندرياس فريدريش، رئيس إدارة، وزارة الخارجية الفدرالية، سويسرا

السيد مارك غلاوزر، سكرتير ثان بالبعثة الدائمة لكندا لدى مؤتمر نزع السلاح

الدكتور بيتر هوارث، مدير إدارة سياسات عدم الانتشار النووي، فرع السياسات النووية، أستراليا

الدكتور ماكس كيلر، رئيس إدارة، المختبر الذري والبيولوجي والكيميائي، سبيز، سويسرا

السيد برونو لومير، شعبة عدم الانتشار، وزارة الشؤون الخارجية، فرنسا

الدكتورة باتريسيا م. لويس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

السيد أندريه ميرنييه، السفير، البعثة الدائمة لبلجيكا لدى مؤتمر نزع السلاح

السيد طارق رؤوف، مدير مشروع المنظمات الدولية وعدم الانتشار بمركز دراسات عدم الانتشار،
معهد مونترالي للدراسات الدولية

السيد ميشال ريشار، نائب المدير، إدارة العلاقات الدولية، لجنة الطاقة الذرية، فرنسا

السيد نافيج سارنا، مستشار، سفارة الهند في طهران

السيد بيات ويلاند، رئيس إدارة، المكتب الفدرالي للطاقة، سويسرا

الدكتور نيك فون ويليش، مدير إدارة التعاون في مجال عدم الانتشار النووي والطاقة الذرية،
جنوب أفريقيا

- - - - -